

المحاضرة الرابعة: التعاقد على السلع الدولية

التعاقد على السلع الدولية يتم كالاتي :

أ- كيفية إبرام العقد :

- إبرام العقد في السلع الدولية يتم من خلال الوسطاء (السماسرة) ماعدا الأعضاء الأساسيون فيمكنهم التعاقد بأنفسهم مباشرة.
- التعاقد يتم بآلات الاتصال الحديث.
- لا توجد عقود مكتوبة في عمليات السلع الدولية بل توجد وثائق ملكية للسلعة المباعة في صورة حسابات إلكترونية للعميل.

- تتولى إدارة البورصة إجراءات التعاقد في حالة البيع المستقبلي وهو الغالب في بورصات البضائع.

ب- محل العقد:

ويتمثل في كل من السلعة والتمن وفيما يلي البيانات عن كل منهما في حالة السلع الدولية :

ب-1- السلعة :

- *- من حيث الكمية والمواصفات : يتم التعامل كما سبق القول على أنواع محددة من السلع بصور نمطية في صورة عقد موحد، مثال ذلكفي بورصة لندن للمعادن يتم التعامل على الألمونيوم صفة العقد فيه كالاتي :
- حجم اللوط: 22 طن مع معامل تغير + 2 %.
- الشكل: قوالب وزنها 12 – 22كلغ، أو قضبان وزنها 750 كلغ.
- درجة النقاوه 99.7 % على الأقل
- فمن يريد الشراء لا يمكنه التعامل على أقل من هذه الكمية، أما من يريد شراء 50 طنا فيشتري عقدين، وثالثة عقود لـ 75 طنا وهكذا.

- *- من حيث تسليم السلعة: من المعروف أنه يوجد نوعين من التسليم (القبض) تسليم فعلى مادي وذلك بنقل السلعة المباعة إلى المشتري وحيازته لها، وتسليم (قبض) حكمي، ويكون بنقل الملكية وبقاء السلع في المخازن إلى غاية التصرف فيها، والتسليم الحكمي هو الغالب في بورصات البضائع حيث يعطى المشتري سند ملكية في صورة إذن تسليم أو شهادة تفيد بأن له كمية من السلع بمواصفات معينة في مخزن معين، وهذا في البيع الحاضر.
- أما البيوع الآجلة وهي الغالبة فإن التسليم للسلع فيها يكون في المستقبل و يتحدد في وثائق الملكية التاريخ المستقبلي للتسليم .

ب-2- الثمن: و نتناوله كما يلي :

- *- نوع العملة التي يتم بها التسعير ودفع الثمن: وهي في الأصل الدولار الأمريكي ويمكن التعامل في بعض البورصات بعملات بديلة محددة كالين الياباني، والإسترليني الإنجليزي، واليورو الأوربي .
- *- السعر: قابل للتفاوض طبقا لظروف العرض والطلب و طريقة وموعد دفع الثمن .
- *- حدود الأسعار: بما أن التعامل في بورصات السلع الدولية يقوم على أساس جني فروق الأسعار ومن أجل أن لا يستغل المضاربون الفرصة ويتلاعبون بالأسعار لجني المزيد من فروق الأسعار، لذلك تفرض البورصات أقصى للتغيرات

السعرية كل يوم بحيث إذا زاد أو نقص السعر عن هذا الحد في يوم ما توقف البورصة التعامل حتى اليوم التالي، ويختلف الحد المقرر في كل بورصة .

*- دفع الثمن: في التعاملات الحاضرة يتم دفع الثمن عند التعاقد عن طريق التحويلات البنكية وعادة ما يتم دفع الثمن أولاً للسمسار عند إرسال أمر الشراء، كما يكون للمتعاملين الدائمين حساب جارى لدى السمسار للدفع منه، أما في التعاملات الآجلة وهي الغالبة فإنه يتم تحصيل هامش بمثابة ضمان بنسبة تتراوح بين 5% - 20% من قيمة العقد يدفعه كل من البائع والمشتري ولا يعد هذا الهامش مقدم ثمن بل هو تأمين يدفع لإدارة البورصة لضمان وفاء كل طرف بالتزامه عند تصفية العقد، والهامش نوعين: الأول: الهامش المبدئي والثاني هامش الصيانة وهو مبلغ إضافي يلزم بدفعه الطرفان في حالة ما إذا تغير السعر .

ومن ذلك يتضح أنه في حالة العقود الآجلة لا يتم دفع الثمن أصلاً لأن مصير العقد هو التصفية والمحاسبة على فروق الأسعار.